# نحو سياسة جديدة للتعاون ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب ا لعربي

**محمد الشريف منصوري، أستاذ مساعد**
كلية الإقتصاد و التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائـــــر

**ملخص:**

تتناول ورقة البحث هذه، تحليل طبيعة العلاقات التي تربط بين بلدان الإتحاد الأوروبي و بلدان المغـرب العربي عبر الاتفاقيـات الـتي تربطهمـا، بمـا فـي ذلـك اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو- متوسـطية الممضـاة عــام 1995، و الــتي ركــزت أساســا علــى الجــوانب التجارية و المالية، و التي تبدو غير كافية لإنشاء شراكة حقيقية، قائمة علـى وضـع اسـتراتيجيات جديـدة، ذات بعــد مؤسســاتي، أي شــراكة فــي العمــق مــا بيــن المؤسسـات الاقتصـادية، و ذلـك بتـوجيه الاسـتثمارات الأوروبيـــة المباشـــرة و المتعـــاملين الاقتصـــاديين الأوروبيين نحو المنطقة المغاربية، لتسـاهم فـي خلـق الــثروة الاقتصــادية الحقيقيــة، و تشــجع علــى النمــو الاقتصادي الدائم فيها .

**Résumé**:

Par cette réflexion analytique, au relations euro- Maghreb, nous démontrons que les accords signé auparavant, entre les deux regroupements inclus la conférence de Barcelone, sont insuffisantes,

pour une véritable partenariat, qui doivent dépasser les relations commerciales et financières, à l'instauration des stratégies institutionnels entre les partenaires économiques des deux rives de la méditerranée, qui encouragent l'investissement directe étrangères (IDE), créateur de la richesse économique et motive la croissance économique dans la région du Maghreb .

مجلة منتدى الأستاذ: المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية
سطح المنصورة، 25000، قسنطينة، الجزائر،
الهاتف/الفاكس: 00(213) 31 62 29 98
e-mail :bouhrourh@yahoo.fr / bouhrourh@gmail.com

## مقدمـــة:

بعد التحولات التي عرفها العالم و أوروبا، خاصة مع مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي بسقوط كل من الشيوعية و حائط برلين، رأت بلدان الاتحاد الأوروبي و منذ عام 1995، ضرورة تحقيق قفزة كمية و نوعية في علاقاتها مع البلدان المتوسطية، بقدر يكون في مستوى التحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها منطقة الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، و ذلك بإعادة صياغة العلاقات التي تربطها مع هذه البلدان، خاصة البلدان المغاربية و توسيعها، بما يعكس طموحات بلدان و شعوب المنطقة، تسمح بتقارب مستويات الدخول الفردية لبلدان المغرب العربي مع تلك المتواجدة ببلدان الاتحاد الأوروبي، على الأقل في بلدان كاليونان و البرتغال مع تقارب مستويات التنمية بينهما، من خلال إيجاد بدائل جديدة لتمويل مشاريع التنمية في المنطقة المغاربية و تجاوز ما تعانيه من مشاكل اقتصادية، منها تصاعد حدة المديونية و ضعف الهياكل القاعدية بها .

***** المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة

## 1. تطور العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي:

مرت العلاقات بين التجمعين بمحطات أساسية هي : (1)

### 1.1. اتفاقيات الجيل الأول: اتفاقيات الانتساب الأولى

**Les Premiers Accords d'Association**

فبعد إمضاء اتفاقية روما القاضية بإنشاء المجموعة الأوروبية سنة 1957، تميزت السياسة الأوروبية في حوض المتوسط، بتلك العلاقات القائمة بين بلدان المغرب العربي و فرنسا خاصة، بإعطاء بعض المزايا التفضيلية لها في المعاملة مقارنة بدول أخرى، لهذا نجد مطالبة كل من تونس و المغرب منذ سنة 1963 بفتح محادثات مع البلدان الستة المكونة للمجموعة الأوروبية آن ذاك لإبرام اتفاقيات انتساب معهم، و على إثر حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962، سارت على درب جيرانها بإمضاء اتفاقيات الجيل الأول مع المجموعة الأوروبية سنة 1969 و لمدة خمس سنوات، القاضية أساسا على إعطاء مزايا تجارية تفضيلية .

و منذ بداية عشرية السبعينات من القرن الماضي و إلى غاية انعقاد ندوة برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية سنة 1995، تم مراجعة سياسة المجموعة الأوروبية في البحر المتوسط و عدلت مرتين، و هو ما يتضح من خلال المرحلتين الثانية و الثالثة

## 2.اتفاقيـــات الجيـــل الثـــاني : المقاربـــة الشـاملة لسياسـة المجموعـة الأوروبيـة فـي البحـر المتوسـط (1972- 1992 )

**L'Approche Globale Méditerranéenne**

جاءت هذه السياسة على إثر القمة الأوروبية المنعقدة بباريس سنة 1972، أين تم تحديد مجال تطبيقها على تلـك البلـدان المطلـة للبحـر المتوسـط فقـط، و الـتي طـالبت مـن المجموعــة الأوروبيــة معاملــة تفضـيلية مميزة، و تـدور هـذه المقاربـة الشـاملة حـول تسـهيل دخــول المنتجـات الصـناعية المتوسـطية إلــى ســوق المجموعــة الأوروبيــة، و إعطــاء مرونــة أكــبر فــي المعاملات التجارية بين بلدان ضفتي البحر المتوسط ، الـتي مـن بينهـا بلـدان المغـرب العربـي، إذ خفضـت الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية القادمة من هذه المنطقة مـا بيـن 20 % إلـى 80 % حسـب نـوع المنتوج .

بهذا أمضت المجموعـة الأوروبيـة اتفاقيـات مـع بلـدان المغــرب العربــي الوســطى ( الجزائــر – تــونس – و المغرب ) في أفريل من سنة 1976، في حين عملت موريتانيا في إطار اتفاقيات ( لومي ) الخاصة بالبلـدان الأفريقية و منطقة الكرايب و المحيط الهـادي، و إبعـاد ليبيا من هذه الاتفاقيات .

غير أنه بمجرد انضمام كل من اسبانيا و البرتغــال إلــى المجموعــة الأوروبيــة ســنة 1986، تــم تعــديل هــذه الاتفاقيــات، حيــث احتفــظ بإمكانيــة حريــة دخـــول المنتجات الصـناعية لبلـدان المغـرب العربـي السـوق الأوروبية مع تحديد كمية المنتجـات النسـيجية الداخلـة

إليها، و هي من الصناعات التصديرية الهامة خاصة في كل من تونس و المغرب، أما المنتجات الزراعية فتم إخضاعها لإجراءات البرنامج الزراعي الأوروبي المشترك ( PAC )، مع إعطاء مزايا تفضيلية لها في تخفيض الرسوم الجمركية حسب كمية المنتجات الزراعية إلى السوق الأوروبية، إلى جانب تقديم إعانات مالية، و التي كانت محدودة جدا مقارنة مع ما تقدمه المجموعة الأوروبية من إعانات مالية لمناطق أخرى من العالم .

### 3. اتفاقيات الجيل الثالث : سياسة المجموعة الأوروبية المتجددة في المتوسط (1992-1996)

**Une Politique Méditerranéenne Rénové (PMR)**

جاءت هذه السياسة لفشل السياسات السابقة، و عدم تحقيقها لأهدافها، بتطبيق سياسة أوروبية متجددة في المتوسط، تهدف أساسا إلى تمتين و تدعيم علاقات التعاون بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط بما فيها بلدان المغرب العربي، مع زيادة المساعدات المالية، و تحسين شروط و ظروف دخول المنتجات المتوسطية إلى السوق الأوروبية مع مطلع عشرية التسعينات من القرن الماضي، و بالضبط (من 1992 إلى 1996 ) على مدة خمس سنوات، إذا فقد ركزت السياسة الجديدة هذه أكثر على تحسين ظروف المعاملات التجارية، أكثر منها على وضع برامج للتنمية في هذه البلدان، و نسجل هنا الفارق الكبير بين طموحات و أهداف هذه السياسة و الوسائل المسخرة لها.

عموما لم تكن السياسات الأوروبية – المتوسطية منذ اتفاق روما سنة 1957 إلى غاية اتفاقية ماستريخت عام 1992، التي انبثق عنها قيام اتحاد أوروبي في مستوى آمال وطموحات البلدان المتوسطية، فنسجل تراجع المزايا التفضيلية التي كانت ممنوحة للمنتجات الزراعية لبلدان المغرب العربي،من خلال التمسك بتطبيق البرنامج الأوروبي المشترك في مجال الزراعة (PAC )، و المنافسة الكبيرة التي تواجهها أمام المنتجات الزراعية الإسبانية و البرتغالية المتنوعة ، إلى جانب هذا التحديد الكمي لمنتجات النسيج المصدرة من طرف البلدان المغاربية خاصة ( تونس و المغرب ) إلى السوق الأوروبية ،و أن الإعانات المالية الأوروبية المقدمة لبلدان المغرب العربي كانت ضعيفة و دون مستوى طموحات هذه البلدان.

و يظهر لنا الجدول الموالي، تطور حصيلة المبالغ المالية الممنوحة من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي إلى بلدان المغرب العربي ما بين سنوات (1978-1996)

**جدول(1)**

**تطور حصيلة المبالغ المالية الممنوحة من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي إلى بلدان المغرب العربي (1978-1996)**

**الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية Ecus**

| الاتفاقيات | الجزائر | تونس | المغرب |
|---|---|---|---|
| - الاتفاقية الأولى (1978-1982) | 95 | 114 | 130 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| - الاتفاقية الثانية (1982-1986) | 139 | 151 | 199 |
| - الاتفاقية الثالثة (1986-1991) | 224 | 239 | 324 |
| - الاتفاقية الرابعة (1991- 1996) | 284 | 350 | 438 |
| المجموع | 742 | 854 | 1091 |

Source : Mohamed Ben EL Hassan Alaoui ; La coopération Entre L'union Européenne et les pays du Maghreb, Paris, 1994, p.49 (2)

للإشارة فإن البلدان المغاربية أمضت اتفاقيات شراكة انفرادية مع الإتحاد الأوروبي على التوالي، تونس في جويلية 1995، المغرب في فبراير 1996، الجزائر في أفريل 2002 .

## 2. معاهدة ماستريخت و انعكاساتها على اتحاد المغرب العربي:

يعتبر إمضاء معاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992 من قبل الحكومات الأوروبية، منعرجا كبيرا في تاريخ أوروبا منذ معاهدة روما في 25 مارس 1957، والتي انبثق عنها إنشاء "الإتحاد الأوروبي " و إكمال بناء الصرح الأوروبي (3)، للتذكير فإن بناء المسار الأوروبي مر على ثلاث مراحل أساسية هي:

1. المرحلة الأولى: تميزت بالتوقيع على معاهدة روما عام 1957، القاضية بإنشاء التجمع الأوروبي
2. أما المرحلة الثانية: فتميزت بالتوقيع على العقد الموحد L'Acte Unique عام 1985، ثم التصديق عليه عام 1987، و أهم ما جاء فيه، هو إقرار

إلغـاء الحـدود بيـن دول المجموعـة الاقتصـادية الأوروبية.

3. في حين المرحلة الثالثة : فتميزت بـالتوقيع فـي 07 فيفـري 1992 علـى معاهـدة ماسـتريخت، الـتي أقـرت إقامـة فعليـة للوحـدة الأوروبيـة، و إنشاء الإتحاد الأوروبي ابتدءا مـن الفاتـح جـانفي 1993 .

و تضمنت معاهدة وثيقة ماستريخت المتكونة من 380 صفحة، جملة مـن البنـود الأساسـية الـتي تهـدف إلـى تنظيم و إعداد سياسة اقتصادية مشتركة، و إنشـاء عملـة موحـدة " اليـورو"، و تنميـة مشـاريع صـناعية و سياسية و اجتماعية و خارجية مشتركة فيما يلي :

1. إقامة سوق أوروبية موحدة، بما فـي ذلـك إقامـة وحـدة اقتصـادية و نقديـة تـوجت بإنشـاء عملـة نقدية موحدة " اليورو" عام 1999.
2. الوحـدة السياسـية الأوروبيـة، بمنـح البرلمـان الأوروبـي مزيـدا مـن السـلطات، بالإضـافة إلـى إقـرار مبـدأ السياسـة الخارجيـة و الأمنيـة المشتركة.
3. مراجعة الدساتير الوطنية، حيث فسحت المجال لمزيد من التحرك الأوروبي القطري
4. إقـرار مبـدأ المواطنـة الأوروبيـة La Citoyenneté Européenne
5. البناء الإجتماعي الأوروبي، و ذلك بتناولها العديـد مـن المشـاكل الإجتماعيـة الـتي تعـاني منهـا المجموعـة الأوروبيـة: كالبطالـة، و الهجـرة

الأجنبيـــة، و حـــق اللجـــوء السياســـي، و نظـــام الضمان الإجتماعي .

6. تـدعيم البنـى التحتيـة الأوروبيـة، مـن خلال قمـة إيـدنبرغ Edinburgh ببريطانيـا فـي 12 ديسـمبر 1992، أين تم الإتفاق على وضع شـبكة واسـعة من البنى التحتيـة علـى صـعيد الفضاء الأوروبـي بكامله، حيث تبنت البلدان الأوروبية مبدئيا تمويل مشـاريع عملاقـة فـي مجـال شـبكات النقـل والاتصالات السلكية و اللاسلكية و إنشاء بنـك معلومات لتنشيط الإستثمار .

**3 . آثار معاهدة ماستريخت على تجمع بلدان اتحاد المغرب العربي :**

يمكن لنا أن نميز بين الآثار السلبية و أخرى إيجابيـة على منطقة المغرب العربي:

فمن بين الآثار السلبية نذكر :

1. زادت في تعميق الهوة الفاصلة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، أي بيـن الفضـاء الأوروبـي و الفضاء المغاربي، إذ في الوقت الذي يعرف فيـه الفضاء الاقتصادي الأوروبي الجديـد قفـزة هائلـة علـى الصـعيد الصـناعي و التكنولـوجي، بقـي الفضـاء المغـاربي فضـاءا متخلفـا و غيـر منظـم يفتقـر إلـى الأسـس الماديـة و الصـناعية و الزراعية المتطـورة، أي عـدم وجـود تكـافؤ بيـن الفضائين .

2. توجه بلدان الإتحـاد الأوروبـي إلـى الإنفتـاح نحـو بلدان أوروبا الوسـطى و الشـرقية، و ذلـك علـى حسـاب بلـدان المغـرب العربـي، خاصـة فـي

مجـــالات الإســـتثمار و الشـــراكة الاقتصـــادية و التبادل التجاري .

3. تفاقم الضغوطات و المشاكل بالنسـبة للجاليـات المغاربية المقيمة في أوروبـا، مـن خلال تطـبيق إتفاقية شـنغن Shenghen، القاضـية بتنظيـم تنقـل الأشخاص داخل الفضاء الأوروبي .

فـي حيـن كـان مـن المفـروض أن تحـدث معاهـدة ماستريخت بعض الآثار الإيجابية منها:

1. يشكل الفضاء الاقتصادي الأوروبي سوقا عملاقة واسعة توفر فرصا للصناعات المغاربية و بخاصـة للخامـات كالغـاز الطـبيعي و البـترول و بعـض المنتجات الزراعية
2. يتميز الإتحاد الأوروبي بالتوازن و الإستقرار علـى الصعيد العالمي
3. تشكل منطقة المغرب العربـي بعـدا اسـتراتيجيا بالنسبة للقارة الأوروبية

و بعد تحقيق التكامل النقدي الأوروبـي (وحـدة العملـة النقديـة اليـورو)، يسـعى الإتحـاد الأوروبـي الآن إلـى تحقيق التكامل المالي، ذلك أنـه يتيـح للمسـتثمرين أن يسعوا للحصول على عائد أعلى و تحمل مخـاطر أقـل مـن خلال التنويـع و يمكـن المقترضـين مـن تمويـل أنفسـهم بتكلفـة أقـل، و بشـكل يمكـن الإعتمـاد عليـه بدرجة أكبر في الأسواق المالية الأكثر عمقا و اكتمــالا، و هــو مــا يــوفر فوائــد فوريــة للمســتهلكين و دوائــر الأعمــال، و لابــد أن يســمح، مــن خلال التفاعــل مــع التطـــورات الاقتصـــادية الأخـــرى مثـــل الابتكـــارات التكنولوجية، بإنتاجية أكبر و نمو اقتصادي أسرع . (4)

## 4 . ندوة برشلونة و اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية :

انتقلت الشراكة الأورو- مغاربية في ظـل انعقـاد نـدوة برشلونة في نوفمـبر 1995، و توسـعت إلـى شـراكة أورو- متوسطية تهدف أساسا إلى :

1. تدعيم الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية
2. إعطاء أهمية للتوازنات الاقتصـادية و الإجتماعيـة في المنطقة
3. التركيز على التكامل و الاندماج الجهوي

و لتحقيق هـذه الأهـداف ركـزت اللجنـة الأوروبيـة على أداتين في التمويل هما:

- المسـاهمات الحكوميـة فـي موازنـة الإتحـاد الأوروبي
- و الثانية على القروض الممنوحة من طرف بنـك الإستثمار الأوروبي ( BEI

فقامت اللجنـة الأوروبيـة بتحريـر إعتمـاد مـالي قـدره 5500 مليـون وحـدة نقديـة أوروبيـة(ECUS) للفـترة( 1995- 1999 )، من أموال الموازنات العامة للإتحاد الأوروبـي، و 5500 مليـون وحـدة نقديـة أوروبيـة مـن موارد بنك الإستثمار الأوروبـي، أي بمجمـوع 11 مليـار يورو، توزع على كل البلدان المتوسطية الـتي تضـمنها برنامج ميدا MEDA ابتـداءا م ن 1997، غيـر أن المبلـغ المخصص من موازنة الإتحاد الأوروبي تم تخفيضه فـي اجتمـاع كـان " Cannes " بفرنسـا المنعقـد فـي جـوان 1995 إلـى 4685 مليـون يـورو فقـط ، مـع تفضـيل تمويل المشاريع التنموية ذات الطابع الجهوي، أي تهـم

كامـل منطقـة المغـرب العربـي و منطقـة البحـر المتوسط .
و على غرار الاتفاقيات السابقة الـتي قـام بهـا الإتحـاد الأوروبي مع باقي البلدان المتوسطية الأخرى، بما فيها المغاربية، و التي غلب عليها طـابع التحريـر التجـاري و بعض الجوانب المالية، فإن الاتفاقيات التي جـاءت بهـا ندوة برشلونة، تبدو أوسع و أشمل، إذ يريد مـن خلالهـا الإتحاد الأوروبي جعل منطقة المتوسط منطقة أمان و ازدهـار اقتصـادي و تعـاون فـي كـل المجـالات، بمـا يتماشـى و الضـوابط الجديـدة فـي مجـال التجـارة الدوليـة، الـتي أتـت بهـا الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات الجمركيـة و التجـارة " الغـات GATT " و كـدا منظمـة التجـارة العالميـة " WTO " بتحريـر متعـدد الأطـراف للمعاملات التجارية الدولية في مجال السلع الصـناعية و الزراعية و في الخدمات، و وضع ضوابط في مجالات التجـارة المرتبطـة بالاسـتثمارات الدوليـة، و بحقـوق الملكية الفكرية .

5 . **إقامة منطقة للتبادل الحر الأورو- متوسطية** :

يهـدف اتفـاق برشـلونة الأورو- متوسـطية إلـى إقامـة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط إبتداءا من عام 2010 م، بخلق فضاء أورو- متوسطي يسمح بتدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بكـل حريـة و ذلـك بتخفيـض الرسـوم الجمركيـة علـى السـلع الصناعية و الزراعية، و التي مـن شـأنها أن توسـع مـن الأسواق و تزيـد مـن حـدة التنافسـية الـتي تـؤدي إلـى تحسين الإنتاجية و النوعية .

غير أن ما يلاحظ عند إقامة هذه المنطقة، هو اللاتكافؤ بين مجموعتي ضفتي المتوسط، فمن جهة تظهر بلدان الضفة الشمالية للمتوسط ( الأوروبية ) دول متقدمة و متمكنة من شروط التنافسية في كل أنواع المنتجات الصناعية و الزراعية و الخدماتية ، فإن بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط و خاصة بلدان المغرب العربي، بلدان تعرف إختلالات هيكلية في اقتصادياتها، و تمر الآن بمرحلة انتقالية، تسعى من خلالها إلى تطبيق برامج اقتصادية و اجتماعية لتصحيح هذه الإختلالات، خاصة في التخلص من عبئ المديونية الخارجية، و تزايد حدة البطالة بها و مظاهر التضخم التي تعرفها ...

لهذا فإنه يتوقع عند إقامة هذه المنطقة التي لم يبقى يفصلنا عنها الكثير، اختفاء الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( PME )، الغير قادرة على مواجهة المنافسة في المنطقة لعدم تكافؤ الفرص، و أن المستفيد الأول هي بلدان الإتحاد الأوروبي خاصة في الآجال القصيرة، لأننا لا نتوقع إقامة شراكة حقيقية في مجال الاستثمارات و التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية، لحدة تنافسيتها مع بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية، التي تستقطب أكبر رؤوس الأموال الأوروبية، التي تفضل حاليا الإستثمار فيها خاصة في الصناعات التكنولوجية نتيجة لوفرة اليد العاملة المؤهلة علميا و تكوينيا.

إلى جانب هذا فبلدان المغرب العربي تحقق حاليا عجزا تجاريا في علاقاتها التجارية مع بلدان الإتحاد الأوروبي خاصة في المنتجات الصناعية، فماذا لو

أزيلت التعريفات الجمركية ؟ فبلا شك فيه أن هذا العجز سوف يتزايد أكثر، إلى جانب تحقيق خسائر مؤكدة في الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تشكل نسبا معتبرة للإيرادات الجبائية لهذه البلدان، مما يتطلب على هذه البلدان البحث عن بدائل جديدة من الرسوم لتعويض هذه الخسائر، و هي من الأمور الصعبة من الناحيتين السياسية و الاقتصادية .

**6 . تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة المغرب العربي:**

رغم المجهودات التي بدلت من طرف بلدان المغرب العربي في تحسين الإستثمار بها، عبر النظم القانونية و الإجراءات التنظيمية، و القوانين المشجعة لاستقطاب الإستثمار الأجنبي، و الاستقرار النسبي في السياسات الاقتصادية الكلية بخلق توازنات داخلية و خارجية، و استقرار معدلات التضخم و انخفاض نسب الفوائد على القروض الموجهة للاستثمار، تبقى المنطقة أقل استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بمناطق أخرى ، و هو ما يوضحه لنا الجدول التالي .

جدول (2)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة
(1995-2004) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنة / البلد | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المغرب | 335 | 357 | 1.188 | 417 | 850 | 215 | 2.825 | 481 | 2.314 | 853 | 9.835 |
| الجزائر | 25 | 270 | 260 | 501 | 507 | 438 | 1.196 | 1.065 | 634 | 882 | 5.778 |
| تونس | 378 | 351 | 365 | 668 | 368 | 779 | 486 | 821 | 584 | 639 | 5.439 |
| موريتانيا | 7 | 4 | 1 | - | 1 | 40 | 92 | 118 | 214 | 300 | 777 |
| ليبيا | 107- | 136- | 82- | 128- | 128- | 142- | 101- | 145 | 143 | 131 | 405- |
| إجمالي الدول المغاربية | 638 | 846 | 1.732 | 1.458 | 1.598 | 1.330 | 4.498 | 2.630 | 3.889 | 2.805 | 21.424 |
| الدول النامية | 113.300 | 152.700 | 193.224 | 194.055 | 231.880 | 252.459 | 219.721 | 155.528 | 166.337 | 233.227 | 1.912.431 |
| العالم | 331.100 | 386.100 | 481.911 | 690.905 | 1.086.750 | 1.387.953 | 817.574 | 716.128 | 632.599 | 648.146 | 7.179.166 |

**المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ،الكويت، 2005 ، ص.121 (5)**

يتضح من بيانات هذا الجدول مدى ضعف منطقة المغرب العربي في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ لم تتحصل مجتمعة خلال عقد من الزمن (1995-2004) إلا على 21.424 مليون دولار أمريكي، و هو ما يمثل نسبة 0,29 % من إجمالي التدفقات الإستثمارية المباشرة على مستوى العالم التي بلغت عند نفس الفترة 7.179.166 مليون دولار، و نسبة 1,12 % من إجمالي التدفقات الإستثمارية المباشرة التي تحصلت عليها البلدان

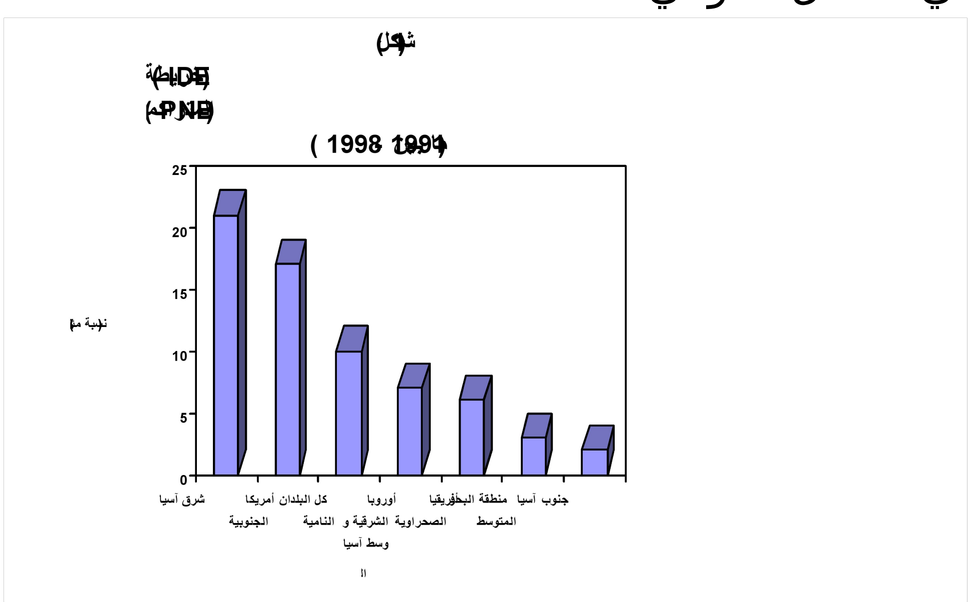
النامية خلال نفس العقد من الزمن و التي بلغت 1.912.431 مليون دولار، و يمكن تفسير ضعف المنطقة على استقطاب رؤوس أموال أجنبية، كون هناك مناطق إقليمية أخرى في العالم، أكثر جاذبية و تحفيزا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة المنطقة الأسيوية . (6)
إلى جانب تراجع حجم الإستثمارات الأوروبية بالمنطقة، و توجهها إلى بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية التي أصبحت تنافس المنطقة المغاربية، خاصة وأنها تتوافر على يد عاملة مؤهلة و مستوى تكوين و تعليم أعلى من ذلك المتواجد بالمنطقة المغاربية، إذ تؤثر على تحسين إنتاجية العمل .
كما تظهر بيانات الجدول أنه رغم الزيادة التي عرفتها المنطقة المغاربية في الحصول على الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقد من الزمن، أين تضاعفت بأكثر من أربع مرات، و ذلك بالإنتقال من 638 مليون دولار مجتمعة فقط خلال سنة 1995، إلى 2.805 مليون دولار عند سنة 2004، و يتصدر المغرب البلدان المغاربية في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تحصل خلال عقد من الزمن (1995-2004) في المجموع على مقدار 9.835 مليون دولار و هو ما يمثل نسبة 45,90 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة المغاربية و التي بلغت خلال نفس العقد 21.424 مليون دولار، و التي معظمها رؤوس أموال أوروبية و أمريكية، تركزت أساسا في مجالات الصناعة النسيجية و الألبسة و في السياحة و الفندقة و الصيد البحري، ثم يليها كل من الجزائر و تونس

تقريبا بنفس المقدار و الدين تحصلتا على التوالي خلال نفس العقد من الزمن على إستثمارات أجنبية مباشرة وصلت إلى 5.778 مليون دولار بالنسبة للجزائر، و هو مايمثل نسبة 26,96 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة المغاربية و التي تركزت في معظمها في مجال المحروقات من شركات أمريكية و أوروبية و يابانية ، و نسجل هنا التحسن الكبير بالنسبة للجزائر في استقطاب رؤوس أموال أجنبية التي تضاعفت بأكثر من 35 مرة ، حيث انتقلت من 25 مليون دولار فقط خلال سنة 1995 إلى 882 مليون دولار عند سنة 2004، و هذا بفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة الجزائرية في تحسين ظروف مناخ الإستثمار في الجزائر بصفة عامة، سواء من خلال تحسين أجواء الظروف الأمنية و استتباب الأمن و الأمان، أو عبر تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، أين بادرت الدولة الجزائرية في سابقة بتسديد ما عليها من ديون خارجية إلى دائنيها بفضل تحسن احتياطياتها النقدية بالعملة الصعبة جراء تحسن مدا خيل البترول، و التي تكاد تنعدم، مع تحسن ميزان مدفوعاتها الخارجية و كدا ميزان تجارتها الخارجية الذي أصبح يحقق فوائض تجارية من سنة إلى أخرى مع تخفيض نسبة التضخم بها والتي لم تتجاوز في المتوسط السنوي معدل 3% ، إلى جانب تحسن المناخ القانوني للإستثمار، بوضع قوانين و سياسة جديدة تعمل على تشجيع إقامة الإستثمارات في الجزائر دون تمييز بين رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، و تشجيع بصفة خاصة الإستثمار الخاص مع

خصخصة واسعة للمؤسسات الوطنية العامة المفلسة و الغير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية ، إلى جانب تحرير شبه كلي لأسعار الصرف، مع الإشارة هنا إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة الجزائرية في مجال الإستثمار في البنى التحتية من خلال تهيئة واسعة للمناطق الصناعية المخصصة للإستثمار، كتشييد و ترقية و عصرنة الموانئ الموجودة و المطارات، و شق الطرق السريعة ( الطريق السريع شرق – غرب الذي يمتد من الحدود التونسية إلى غاية الحدود المغربية )، في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية التي تحصلت عليها تونس خلال نفس العقد من الزمن مقدار 5.439 مليون دولارو هو ما يمثل نسبة 25,38 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة خلال نفس الفترة، معظمها رؤوس أموال أوروبية اتجهت نحو الاستثمار السياحي و الفندقي و في الصناعات النسيجية و الألبسة و الصناعة الجلدية، و تأتي موريتانيا في مرتبة رابعة بمقدار 777 مليون دولار خلال عقد من الزمن و هي ما تمثل نسبة 3,62 % من إجمالي ما تحصلت عليه كامل المنطقة من استثمارات أجنبية مباشرة خلال نفس الفترة و التي في معظمها رؤوس أموال أوروبية تركزت أساسا في الصيد البحري، لما يزخر به هذا البلد من ثروة سمكية كبيرة، و بعض الاستثمارات الأجنبية في مناجم الفوسفات، في حين تظهر لنا ليبيا من خلال بيانات الجدول على أنها بلد مصدر لرؤوس الأموال المباشرة أكثر منه مستقطب لها، إذ صدرت مقدار (-405 مليون دولار) خاصة نحو البلدان العربية و الإفريقية .

إذا فانفتــاح الإتحــاد الأوروبــي علــى بلــدان أوروبــا الوسطى و الشرقية، سـوف يـؤدي إلـى إعـادة ضـبط خريطة انتشار النشاطات الاقتصادية، حيث أن البلدان التي تندمج بسرعة مع بلدان الإتحاد الأوروبي ، ســوف تستفيد أكثر من التخصص في فـروع صـناعية تقليديـة التي لا تتطلب يد عاملة ماهرة أو في الزراعة . (7)

علمــا أن كامــل منطقــة البحــر الأبيــض المتوســط لا تستفيد إلا من نسـبة ضـعيفة مـن تـدفق الاسـتثمارات الأجنبيــة المباشــرة علــى الصــعيد الــدولي، و الــتي لا تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 3 %، كما هو موضح في الشكل الموالي.




**Source**:christophre van Huffel, investissements directs étrangers:problèmes et
Enjeux pour les pays du sud et de L’est de la Méditerranée,Revue Région et Développement,N°13,L’Harmattan,juillet 2001,p.198,(8)

يتضح من الشكل توجه جـانب كـبير مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة إلـى بلـدان شـرق آسـيا و أمريكـا اللاتينيـة بالخصـوص، لمـا تتـوافر عليـه مـن عوامـل مشجعة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبيـة، فـي حين ضلت منطقة البحر الأبيض المتوسط و خصوصـا منطقة المغرب العربي أقل جدبا لها، و التي تتركز في بعـض القطاعـات دون غيرهـا، خاصـة فـي قطاعـات الطاقة فـي كـل مـن الجزائـر و ليبيـا و تـونس، و تلـك الموجهـة للتصـدير فـي فـروع النسـيج و الألبسـة و الصناعات الاستهلاكية في كل مـن تـونس و المغـرب، نظرا لضعف تكلفة عوامل الإنتاج فيها و خاصـة تكلفـة العمالة .

## 7 . المحفزات المشجعة على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة المغرب العربي

من المعايير التي تأخذها في الحسبان الشركات الأجنبية في إقامة استثمارات مباشرة نذكر:

1. الاستقرار الاقتصادي و السياسـي : فـي البلـدان المراد الاستثمار فيها، في حيـن تظهـر المنطقـة المغاربيـة مـن بيـن المنـاطق فـي العـالم الأكـثر اضــطرابا و تغيــرا فــي الجــوانب السياســية و الاجتماعية
2. ضـرورة وجـود نظـام قـانوني ثـابت و مسـتقر و شفاف و ذا مصداقية، في حين هذا لا نجـده فـي بلـدان المنطقـة إذ تشـهد هـذه الأخيـرة تغيـرات كبيرة في المجال القانوني

3. لا يكفي لإصلاح الخلل الموجود في هذه الاقتصاديات،التقليل من عبئ المديونية و خلق التوازنات الاقتصادية الكبرى، و إبعاد الدولة من التدخل في الاقتصاد و الاستثمار، بقدر ما يجب الوصول إلى حرية تحرك المؤسسات و الإبداع و مشاركتها في المبادرات الخاصة .
4. عدم مقدرة البلدان المغاربية على تمويل مشاريع البنى التحتية و التكوين و شبكات الاتصال لأن هذه الفروع و شركاتها يجب أن تكون على اتصال دائم و غير منقطع مع شركاتها الأم .
5. لا يكفي توافر اليد العاملة بشكل كبير على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لضعف تكاليفها بقد رما يهم أيضا نوعيتها و تأهيلها و تكوينها، لأن هذه الاستثمارات تتطلب التحكم في التكنولوجيا المستعملة و التي تمتاز بدرجات متفاوتة في التعقد.
6. ضعف المقدرة الشرائية في المنطقة المغاربية نتيجة ضعف الدخول بها، مقارنة بمثيلاتها في مناطق أخرى من العالم .
7. ضعف المناخ التنافسي الداخلي في المنطقة المغاربية بين المتعاملين الاقتصاديين، و ضعف رؤوس الأموال المحلية و أدوات التمويل بها و مستويات الادخار المحلي، مع تصاعد حجم المديونية الخارجية بها
8. التباطؤ في تشكيل سوق جهوية تحفز على على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و

ضعف معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المغاربية و المبادلات التجارية البينية، التي لا تتعدى في أقصى تقدير نسبة 5 % .

## 8 . آفاق دخول السلع المغاربية الأسواق الأوروبية :

يجب الإشارة هنا أن هناك عدة آليات لتوغل السلع المغاربية الأسواق الأوروبية خاصة في :

1. السلع التقليدية : و ذلك بالعودة إلى فكرة المزايا النسبية التي تمتاز بها بعض السلع المغاربية عن سلع بلدان أخرى، و الحفاظ على هذه البلدان كشريك تقليدي لبلدان الإتحاد الأوروبي.
2. ضرورة البحث عن نموذج جديد للتعاون بين بلدان الإتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي بفتح أسواق الأولى إلى منتجات الثانية التزاما باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ( WTO ) خاصة للمنتجات الزراعية و النسيجية، و المشاركة الفعلية في تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية في المنطقة المغاربية، خاصة تمويل المشاريع الزراعية، قصد التقليل من التبعية الغذائية للخارج،وتمويل مشاريع البحث و التكوين الموجهة لصالح المؤسسات الصناعية و الخدماتية ، مع إبقاء تمويل المشاريع المعتاد على تمويلها للبنى التحتية .
3. تشجيع الإتحاد الأوروبي لمساعي بناء تجمع إتحاد المغرب العربي، و ذلك بتمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي ( أي تهم كامل المنطقة

المغاربية ) و ليس تمويل المشاريع في كل بلد على حدا و ذلك بتخصيص صندوق خاص لتمويل مثل هذه المشاريع، خاصة في مجالات البنى التحتية و الاتصالات و التنمية عبر حدود البلدان المغاربية .

4. على بلدان الإتحاد الأوروبي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الآتية من منطقة المغرب العربي و جعلها على الأقل مساوية لتلك الآتية من اسبانيا و البرتغال و اليونان، خاصة المنتجات الزراعية و إعطاء امتيازات تفضيلية لها عن باقي السلع الأخرى الآتية من خارج الإتحاد الأوروبي .
5. يجب على البلدان المغاربية التأقلم مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى، من خلال تحسين معدلات إنتاجيتها و تحسين مستوى تنافسيتها في الأسواق الدولية ( تحسين نوعية المنتجات ).
6. ضرورة بناء التجمع المغاربي في أسرع وقت ممكن، و خلق سوق جهوية بديلة تسمح بزيادة المبادلات التجارية البينية و تدفق رؤوس الأموال و اليد العاملة بكل حرية .

## 9 . سياسة اندماج بلدان المغرب العربي ضمن بلدان الإتحاد الأوروبي :

بإمكان بلدان المغرب العربي أن تندمج إيجابيا مع بلدان الإتحاد الأوروبي، على الأجلين القصير و المتوسط ، بالاعتماد على مفهوم المزايا النسبية

التي تميزها، خاصة فـي إنتـاج و تصـدير الخامـات و المنتجات الزراعيـة، و فـي السـياحة و الصـناعات التقليدية، و ذلـك عـبر شـراكة حقيقيـة، خاصـة بعـد فشل كل استراتيجيات التنمية التي اعتمـدت عليهـا بلدان المغرب العربي منذ استقلالها السياسـي ، و أدت إلـــى أزمـــات و اختلالات فـــي التوازنـــات الاقتصـادية كليـة كـانت أم قطاعيـة، فإسـتراتيجية التصـنيع مـن أجـل إحلال الـواردات سـرعان مـا اصـطدمت بضـيق الأسـواق المحليـة، و محدوديـة قـدرات تمويلهـا مـع تحقيـق ضـعف فـي مسـتوى إنتاجيتها .

أمـا إسـتراتيجية ترقيـة الصـادرات نحـو الخـارج، فسرعان ما كشف عن عـدم وجـود نسـيج صـناعي متكامل قادر على تحقيق تنميـة اقتصـادية حقيقيـة، بقدر ما خلص إلى وجود تبعية هـذه الصـناعات إلـى الأسواق الخارجية.

وهو ما يستلزم اليوم على بلدان هذه المنطقـة مـن إعادة رسم إستراتيجية الاندماج، و ذلك بالتوجه نحو الصناعات كثيفة العمالة و الأقـل تـأهيلا، و كـدا فـي الجـانب الزراعـي أي التخصـص فـي الصـناعات التقليدية .

من هذا المنطلق بات على بلـدان الإتحـاد الأوروبـي إعطاء نفس جديد لسياستها اتجـاه بلـدان المغـرب العربـي، و ذلـك بإعـادة نشـر و توزيـع بعـض القطاعات و الفروع الإنتاجيـة الأوروبيـة نحـو بلـدان المغرب العربي في ظل التوجه نحو إنشـاء منطقـة للتبادل الحر الأورو- متوسطية عام 2010 .

و عليه أصبح الارتقاء بالتعاون الأورو- مغـاربي أمـرا مهمـا، فـي ظـل المعطيـات الاقتصـادية الدوليـة الراهنـة، بتغييـر أنمـاط التعـاون، و الانتقـال مـن التعـاون المحصـور فـي إمضـاء الاتفاقيـات مـا بيـن البلـدان ( Inter- Etats ) إلـى التعـاون القـائم مـا بيـن المؤسسات ( Inter- Entreprises )، أين سوف يسـمح هذا النمط الجديد من التعاون إلى تكثيف التعاملات مـا بيـن هـذه المؤسسـات و تكـثيف المتعـاملين الاقتصـاديين (9 )، و زيـادة إمكانيـة تأهيلهـا و ترقيتها في جانب تحسين خبراتها العلمية و المهنية و تسـمح بالحصـول علـى التكنولوجيـات الجديـدة و الدخول إلى أسواق جديدة .

## الخاتمـــة: ( النتائج و التوصيات)

رغم ما أتى بـه اتفـاق الشـراكة الأورو- متوسـطية، مـن توسـيع مجـالات التعـاون بيـن بلـدان ضـفتي المتوسط، إلا أنه لم يخرج كثيرا عن ما سـبقوه مـن اتفاقيات التي أمضـاها الإتحـاد الأوروبـي مـع بلـدان المغـرب العربـي مـن قبـل، فمـازال يغلـب عليهـا الطـابع التجـاري ( مـن خلال السـعي إلـى إقامـة منطقـة للتبـادل التجـاري الحـر )، و ليـس لإقامـة شراكة حقيقية، تسعى إلى توظيف رؤوس الأمـوال الفائضـة فـي أوروبـا فـي البلـدان المتوسـطية، و

الاستثمار فيها بغية تنويع الإنتاج و امتصاص البطالة التي تعاني منها، و تحويل و نقل المعارف التكنولوجية، من أجل تحسين فوائض القيمة بها، مع تدعيم قدرات البحث العلمي و التعليم في بلدان المغرب العربي و التقليل من فوارق الدخول بينهما و معالجة حقيقية لمشكل الديون الخارجية التي تتخبط فيها .

لهذا فإننا نوصي بلدان المغرب العربي، حتى تستطيع الانسجام مع معطيات الانفتاح التجاري التي تفرضها منطقة التبادل الحرة الأورو-متوسطية التي من المرتقب إقامتها ابتدءا من عام 2010 :

- ضرورة الإسراع في تغيير نهج سياساتها الاستثمارية المنجزة، و ذلك بالبحث خاصة على القطاعات و الفروع الإنتاجية الصناعية، التي يمكن أن تكون لها تنافسية فيها في المنطقة، و هذا صعب إدراكه في الآجال القصيرة.
- البحث عن استثمارات أجنبية تغطي نقص المقدرة الاستثمارية الداخلية، سواء من رؤوس أموال أوروبية و التي تبقى ضعيفة في المنطقة أو غير أوروبية .
- تتطلع بلدان المغرب العربي من بلدان الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، مساعدتها في معالجة مشكلة ديونها الخارجية، و في الخروج من وضعيتها المتدهورة هذه، بالإقدام على سياسة مالية شجاعة مشابهة لمخطط مارشال ( Marshall) التمويلي،وإلغاء

علـى الأقـل تلـك الـديون المتعـددة الأطـراف الممنوحة من طرف الإتحـاد الأوروبـي، و تحويـل جانب منها إلى العملة المحلية مـن أجـل تمويـل البيئـة و حمايـة و ترقيـة السـواحل البحريـة، و تحويـل جـانب منهـا إلـى أسـهم فـي النشـاط الاقتصادي و الصناعي

- كمـا تطلـع بلـدان المغـرب العربـي مـن بلـدان الإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسـطية، مسـاعدتها علـى تجـاوز المرحلـة الانتقالية الـتي تمـر بهـا، و فـي تطـبيق برامجهـا التصحيحية لاقتصادياتها، بخلق استقرار اقتصادي بهـــا، و ضـــبط التوازنـــات الاقتصـــادية الكبرى( الخارجية منها و الداخلية ) .
- مع تدعيم الجوانب الجزئية لاقتصادياتها، بتطـوير و تفعيل مؤسساتها الاقتصـادية تكنولوجيـا و مـن حيث إدارة أعمالها، و جعلها قادرة على مواجهـة التنافسية الخارجيـة عنـد فتـح الأسـواق و إقامـة منطقة التبادل الحرة .
- و مســاعدتها علــى إنجــاز برامــج خصخصــة مؤسساتها الاقتصادية العمومية العاجزة .
- اقـتراح تعـاون مبنـي علـى الشـراكة مـا بيـن المؤسســات و الشــركات الأورو- مغاربيــة و تعميمها، سواء عبر إستراتيجية التزاوج ( Alliances ) بيـن المؤسسـات مـن خلال وجـود علاقـة بيـن شـريكتين أو أكـثر مسـتقلتين تشـترك كلهـا فـي تحقيق مشروع معين تسـعى مـن ورائـه تحقيـق ربحيـة اقتصـادية مشـتركة، أو عـبر إسـتراتيجية

التلاحــم ( Fusions ) بيــن المؤسســات أيــن تقــوم مؤسسة بشراء أو حيازة مؤسسة أخرى، بشــكل جزئــي أو كلــي، و ذلــك مــن خلال عــروض الــبيع العمومية المقترحة و المعلن عنهــا، أو مــن خلال إتحــاد شــريكتين أو أكــثر بهــدف تشــكيل شــركة واحـــدة، ســـواء عـــبر امتصاصـــها ( Absorption ) لشركة أو عدة شركات من طرف شــركة أخــرى واحــدة ،أو عــبر تجميــع ( Réunion ) شــريكتين أو أكثر في شركة واحدة مستقلة تماما .

و قد عرفت هذه الإستراتيجيات نجاحا كـبيرا فـي التطـبيق لـدى بلـدان منظمـة التعـاون و التنميـة الاقتصادية ( OCDE )، أين شهدنا زوال شركات و ظهور شركات أخرى فـي كـثير مـن المجـالات الاقتصادية و خصوصـا فـي مجـالات:الخـدمات و الهندســـة (Ingénierie ) والمعلوماتيـــة و وســـائل الإعلام.

## المراجع المستخدمة:

1. Bichara Khader;Alternative sud: Le Partenariat euro-méditerranéen vu du sud, édition CETRI, paris- Montréal, 2000, p.14

2. Mohamed Ben El Hassan Alaoui;La Coopération entre L'union Européenne et les pays du Maghreb, paris, 1994, p. 49

3. محي الدين الخضري، معاهدة ماستريخت و انعكاساتها على إتحاد المغرب العربي: إتحاد المغرب العربي و الفضاء الاقتصادي الأوروبي الجديد، مركز دراسات المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط، تونس،1993،ص. 23

4. ويم فونتين،الإتحاد الأوروبي:من الإتحاد النقدي إلى الإتحاد المالي،مجلة التمويل و التنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، عدد يونيو 2006، واشنطن،ص.48

5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2005،ص. 121

6. عبد الهادي عبد القادر سويفي، قرارات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، القاهرة 2007،ص. 193

7. Mary – Françoise Renard,intégration international des pays en développement et en transition et spécialisation Régionales,Revue Région et développement N° 13,L'Harmattan,Juillet 2001,p.8

8. Christophe van Huffel, investissements directs étrangers: problèmes et Enjeux pour les pays du sud et de L'est de la Méditerranée, Revue Région et développement N° 13 L'Harmattan, Juillet 2001, P. 198

9. Sofiane Tahi, vers de Nouveaux modes de coopération Euro Maghreb, Les cahiers de L'orient, Revue d'étude et de Réflexion sur le monde Arabe et musulman,N° 58, paris ,2000,P.95